

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

الجلسة العامة ٨٧

الخميس، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جوليان هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشروع قرار (A/58/L.61/Rev.1)

تشير إلى الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة السيادة بوجه عام. ثانيا، تشير الفقرة ١ من المنطوق الآن إلى "قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرارات مجلس الأمن"، واستعيض عن عبارة "هذه الأرض" بلفظة "أرضه". وبالإضافة إلى ذلك، تشير الفقرة إلى واجبات والتزامات إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا كي يعرض مشروع قرار منقح بشأن هذا البند (A/58/L.61/Rev.1).

ثالثا، تحولت الآن الفقرة الأخيرة من الديباجة في مشروع القرار A/58/L.61 إلى الفقرة ٢ من المنطوق في النص المنقح، واستعيض عن عبارة "خط الهدنة لعام ١٩٤٩" بعبارة "حدود ما قبل عام ١٩٦٧".

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): على نحو ما أبلغت به الجمعية العامة هذا الصباح، أجرى مقدمو مشروع القرار A/58/L.61 بعض التنقيحات على النص عقب إجراء مشاورات إضافية انطلاقا من روح التعاون والتراضي التي تسود المفاوضات المتعددة الأطراف. ويرد النص المنقح في الوثيقة A/58/L.61/Rev.1. وأعتقد أن النص متوافر بجميع اللغات وتم توزيعه على جميع الوفود.

ويود مقدمو مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1 أن يتقدموا بالشكر إلى شركائنا وخاصة أعضاء الاتحاد الأوروبي، على تعاونهم ودعمهم. ونأمل أن تتمكن الجمعية بعد هذه التنقيحات من اعتماد مشروع القرار هذا بأغلبية ساحقة.

واسمحوا لي أن أشير إلى التنقيحات التي أدخلت على النص. أولا، تم تقصير الفقرة السادسة من الديباجة لكي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الأرض مقابل السلام، وأيضا الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بعد بين الطرفين.

وتؤيد تركيا بشدة خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وآخر بيان صدر عن المجموعة الرباعية في ٤ أيار/مايو، بالإضافة إلى مبادرات أخرى قد ترشد الطرفين إلى التوصل إلى تسوية نهائية على أساس رؤية قائمة على دولتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. ونحن مستعدون، مثلما كنا في الماضي، لمساعدة جميع الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية.

السيد سمير نوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): لا يتعارض نص مشروع القرار المعروض علينا مع الصكوك القانونية الدولية بشأن التسوية النهائية للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أما الأساس لهذه التسوية الذي أكد عليه مؤخرًا الاجتماع الوزاري للوسطاء الدوليين للمجموعة الرباعية بشأن الشرق الأوسط، فقد حددته قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠١) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ولقد اتخذ هذا القرار الأخير بناء على مبادرة الاتحاد الروسي وأقر فيه المجتمع الدولي بأن خريطة الطريق هي الصك الرئيسي لتسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وقد رفضت المجموعة الرباعية بشدة أي إجراءات تتعارض مع خريطة الطريق؛ وأي مبادرات في هذه المرحلة ينبغي أن تتماشى مع خطة السلام للمجموعة الرباعية وأن تؤدي إلى إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية.

وتتوقع روسيا أن ينفذ الفلسطينيون والإسرائيليون على نحو كامل التزاماتهم وفقا لخريطة الطريق. ويجب أن تنتهي جميع الإجراءات الإسرائيلية ضد المدنيين، ويجب ألا يتخذ الجانب الإسرائيلي أي خطوات من شأنها أن تحك

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1.

قبل إعطاء الكلمة للوفود التي تود أن تتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): الجمعية

على وشك اتخاذ قرار آخر بشأن قضية فلسطين التي تكمن، وهي في لب الصراع في الشرق الأوسط. ويؤيد الوفد التركي بيان الاتحاد الأوروبي.

ونظرا لعلاقات تركيا التاريخية والثقافية العريقة والصديقة تقليديا مع جميع بلدان وشعوب الشرق الأوسط، آخذ الكلمة لكي أعلل بعض الاعتبارات التي تشكل موقفنا اليوم. ونحن نرى أن مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1 يأتي نتيجة للمبادرات والتطورات الأخيرة في المنطقة، ويبين ما هو على المحك من مسائل هامة للغاية.

ينبغي إجراء مفاوضات الوضع النهائي مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتلك المفاوضات مصممة لتسوية القضايا الجوهرية بين الطرفين، وهي محددة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتحظى بموافقة عامة من المجتمع الدولي. وينبغي للطرفين أن يكفيا عن اتخاذ أي إجراءات أو تحركات أحادية يمكن أن تتسبب في زيادة تدهور الحالة على أرض الواقع.

سنصوت مؤيدين استنادا إلى الإدراك بأن مشروع القرار لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يفسر على أنه أساس لحكم مسبق على الطرفين فيما يتعلق بمفاوضات الوضع النهائي. فالتسوية النهائية للمسائل يجب أن تحظى بموافقة الطرفين من خلال إجراء مفاوضات سلمية، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك مبدأ

المسار المحدد في خريطة الطريق، ويناشد الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما في إطار خريطة الطريق.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى موقفه الثابت، الذي أعلنه المجلس الأوروبي من جديد في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، و مفاده أن الاتحاد لن يعترف بأي تغييرات في الحدود السابقة لعام ١٩٦٧، خلاف تلك التي يتوصل إليها الطرفان بالاتفاق فيما بينهما. ويؤكد الاتحاد أنه لا يمكن لأي آراء معلنة بشأن الشكل المحتمل للتسوية النهائية أن تجهض التفاوض بشأن تلك التسوية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا أن مسألة اللاجئين والطريقة التي قد يتم بها أعمال حق العودة يشكلان أيضا مسألة من مسائل الوضع النهائي، وأن خريطة الطريق تنص على أن أي اتفاق نهائي وشامل على الوضع الدائم ينهي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني لا بد أن يتضمن تسوية متفقا عليها وعادلة ومنصفة وواقعية لتلك القضية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على مبدأ أن مسائل الوضع النهائي تخضع للتفاوض والاتفاق فيما بين الطرفين نفسها ويجب عدم الإحلال بها.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي أن تنشأ حدود آمنة ومعترف بها من المفاوضات التي تجري بين الأطراف وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ولا بد أن يشكل هذان القراران وغيرهما من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الأساس للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باحتمال انسحاب إسرائيل من قطاع غزة. وقد أعلن المجلس الأوروبي أن ذلك الانسحاب يمكن أن يمثل خطوة كبيرة صوب تنفيذ خريطة الطريق، شريطة تنفيذه وفقا لشروط معينة. وهذه فرصة ينبغي للمجتمع الدولي، بقيادة المجموعة الرباعية، أن يغتنمها.

مسبقا على الوضع النهائي أو استخدم القوة أو انتهاك القانون الإنساني الدولي.

وينبغي أن تؤدي التسوية النهائية إلى إقامة دولتين متساويتين تعيشان معا في سلام. وينبغي ألا يكون هناك شك في أن أي تسوية سياسية ستظل مجرد كلمات ما لم تنفذ عن طريق الجهود الجماعية للمجموعة الرباعية، التي سيعود ممثلوها قريبا إلى المنطقة لمواصلة العمل مع الطرفين من أجل تنفيذ قرارات اجتماع المجموعة الرباعية في نيويورك.

إن موقف روسيا لم يتغير: فنحن نعتقد أنه يجب حل جميع قضايا الوضع النهائي - اللاجئين وفك الارتباط والقدس الشرقية - على أساس موافقة الطرفين أنفسهما عن طريق المفاوضات. ولهذا السبب سيصوت الوفد الروسي مؤيدا لمشروع القرار A/58/L.61/Rev.1.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام إليه، بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل انضمامها إليه، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا، وليختنشتاين والنرويج أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية تؤيد هذا البيان.

يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بالحل المتفاوض عليه القائم على دولتين والمتفق عليه بين الطرفين الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقادرة على البقاء ومجاورة تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل التي تعيش داخل حدود معترف بها وآمنة. ويؤكد الاتحاد مجددا إيمانه بأن خريطة الطريق تشكل المسار الوحيد نحو تحقيق هذه النتيجة. والاتحاد مصمم على أن يتابع بحماس

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج اجتماع المجموعة الأوروبية الذي عقد في نيويورك في ٤ أيار/مايو. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على التزامه بالعمل بنشاط في إطار المجموعة الرباعية سعياً وراء تحقيق هدف إحلال السلام الإقليمي الشامل وتشجيع الأطراف على المضي قدماً بقوة على أساس المبادئ التي حددت من فوره.

وقد قرر الاتحاد الأوروبي أن يؤيد مشروع القرار، إذ أنه يتسق مع مواقف الاتحاد الأوروبي.

السيد بلاريزو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): إن بيرو ترى أن هذا موضوع يحظى بأهمية قصوى؛ وبطبيعة الحال، فإن بيرو تؤيد عملية السلام وخريطة الطريق. وتنتظر بيرو استيفاء الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والتوصل إلى اتفاق سلام متفاوض عليه وعادل وشامل في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن نرى الدولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان في سلام ودخل حدود آمنة.

بيد أن هناك نقطة إجرائية تشكل سبب امتناع بيرو عن التصويت على مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1. إنني لا أشير إلى حقيقة عدم احترام قاعدة الـ ٢٤ ساعة والفشل في توزيع مشروع القرار بكل اللغات فحسب، بل أشير أيضاً إلى أنه يتعين علينا أن نجابه حالة سائبة. فعلياً أن نرد بسرعة شديدة على نص جرى التفاوض عليه ليس بالضرورة بأكثر الطرق شفافية. ولم تتمكن كل الوفود - وهذه هي حالة بيرو - من الرد على هذا النوع من الحالات. وبسبب تلك الظروف - المتصلة ليس بالمضمون وإنما بالعملية - فإن وفد بيرو سيمتنع عن التصويت. وبطبيعة الحال، إن بيرو ليست ضمن الدول المستعدة لإصابة عملية بتلك الأهمية بالشلل، لأننا نرى أنها تحظى بحقيقة بأهمية كبيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

وينبغي أن ينسق الانسحاب المقترح على النحو السليم مع المجتمع الدولي بغية ضمان أن تسود في غزة حالة منظمة، مما يسمح بصون الأمن فضلاً عن إعادة التأهيل والتعمير. ويناشد الاتحاد جميع الأطراف أن تضطلع على سبيل الاستعجال بالأعمال التحضيرية اللازمة لبلوغ تلك الغاية.

وعلى ذلك الأساس، يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداده لدعم السلطة الفلسطينية في تولي المسؤولية عن القانون والنظام ولمواصلة المعونة الحالية التي يقدمها الاتحاد إلى السلطة الفلسطينية ودراسة الاحتياجات المحتملة في المستقبل التي قد تنشأ في سياق بروز حالة جديدة في غزة. ويشدد الاتحاد على الحاجة إلى تجنب حدوث فراغ سياسي وما ينطوي على ذلك من أخطار في الفترة من الآن وبداية أي انسحاب. ويشير الاتحاد إلى أن هناك عدداً من التدابير اللازم اعتمادها في الفترة المقبلة مباشرة في الميادين السياسية والأمنية والإنسانية من أجل منع المزيد من التدهور واستئناف إحراز التقدم.

ويحث الاتحاد الأوروبي على إنهاء أعمال العنف والإرهاب فضلاً عن استئناف وقف لإطلاق النار يشمل جميع الأطراف والجماعات. ويطالب الاتحاد كلا الجانبين باستئناف المفاوضات بشأن عملية السلام دون المزيد من التأخير.

ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أنه لا بد من أن يفي السلام العادل والدائم والشامل بالتطلعات المشروعة لكلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، كما أنه لا بد أن يشمل لبنان وسورية.

كما يناشد الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في المنطقة أن تبذل كل جهود لتعزيز السلام ومكافحة الإرهاب.

مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فترويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

أستراليا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، بيرو، صربيا والجبل الأسود، جزر سليمان، تونغا، توفالو.

اعتمد مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1 بأغلبية ١٤٠ صوتاً مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ١١ عضواً عن التصويت (القرار ٢٩٢/٥٨).

[بعد ذلك، أبلغ وفد تر كمانستان الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين الراغبين في تعليل تصويتهم بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت محددة بعشر دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1، المعنون "وضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان

قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، بما في ذلك مطلب انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتُلت في عام ١٩٦٧.

وتؤيد كندا أيضا الأعمال الكاملة لحق الفلسطينيين المشروع في تقرير مصيرهم بأنفسهم وإقامة دولة فلسطينية عن طريق إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين، بما يفضي إلى سلام عادل وشامل ودائم، وإلى تحقيق الرؤية المتمثلة في دولتين - إسرائيل ودولة فلسطين - تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها ونحن نرى أن المجتمع الدولي، ولئن بإمكانه أن يوفر دعما أساسيا للجهود هما فإن مسائل الوضع النهائي لن تحل إلا عن طريق تسوية يتفاوض عليها الطرفان. وفي ذلك الصدد، نرحب بالبيان الذي أدلى به أعضاء المجموعة الرباعية في ٤ أيار/مايو.

السيد ماتسورا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): لقد صوتت اليابان لصالح القرار ٢٩٢/٥٨. إن موقف الحكومة اليابانية بشأن مسألة الشرق الأوسط يتمثل في ضرورة التماس السلام وفقا لخريطة الطريق، والسعي حصرا إلى تسوية الوضع النهائي، بما في ذلك الحدود، عن طريق التفاوض بين الطرفين.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن إسرائيل اعترضت على هذا القرار اللامعدي لأننا نعارض حل الصراع بالتفاوض على أساس إنشاء دولتين مثلما تتوخاه خريطة الطريق، وإنما لأننا نؤيده. لقد اعترضنا على هذا القرار لما ينطوي عليه من تجاهل وسوء تصوير للواقع ولأن حافز الجهة الأساسية التي قدمته على عرض هذا النص يكمن في تقويض عملية التفاوض عليها والحكم مسبقا، لا دفعها إلى الأمام.

إن هذا القرار يتجاهل بالكامل البيان الذي أدلت به المجموعة الرباعية قبل يومين وهو ينتهك الأساس المحوري

السيد غاليغوس شيريويغا (إكوادور) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يدلي بالتعليق التالي للتصويت على مشروع القرار الذي جرى التصويت عليه من فوره.

إن إكوادور تحتفظ بموقفها التقليدي المتمثل في تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية وعن طريق التفاوض لمسألة الشرق الأوسط، في ضوء القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في ذلك الصدد، مع مراعاة حقوق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في إطار القانون الدولي.

لذلك، فإنها تعرب عن كامل دعمها لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، حيث أن تلك القرارات تشكل الإطار القانوني والسياسي لاستئناف المفاوضات السلمية. وتعترف إكوادور بحق إسرائيل في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها في إطار القانون الدولي، وكذلك بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف ببناء دولته الخاصة به، وفقا لقرارات الأمم المتحدة. لذا، فإن حكومة إكوادور تمشيا مع السياسة التي درجت الدولة الإكوادورية على انتهاجها، ستواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية عن طريق التفاوض، على نحو يحفظ حقوق الشعبين وفقا للقانون الدولي.

ومراعاة لكون مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1 ينسجم والمبادئ التي درجت إكوادور على تأييدها في الساحة الدولية، من قبيل حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ورفض احتلال الأراضي وضمتها بالقوة، فقد صوت وفد بلدي لصالح القرار.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): تأسف كندا لرؤية إضافة قرار آخر إلى قائمة طويلة أصلا من القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط. إن كندا تؤيد بشدة

بشأن الشرق الأوسط، لم تشتهر مؤخرا بموضوعيتها حيال هذا الصراع.

ولو كان هذا النص أو أي من النصوص الفلسطينية الأخرى التي لا عد لها مهتما عن حق بالمبدأ القانوني، لرأينا منذ زمن بعيد إدانة للتأييد وللشراكة القانونيين اللذين توفرهما القيادة الفلسطينية والأنظمة الأخرى في المنطقة حيال قتل المدنيين الأبرياء. ولكننا شهدنا اهتماما بحقوق الإنسان الإسرائيلي، لا الفلسطيني فحسب. ولكننا سمعنا نداءات تدعو القيادة الفلسطينية أخيرا إلى السعي لتحقيق رفاه شعبها، بدلا من تحويل أموال المانحين لأغراض رعايتها الخاص المفعم بالفساد.

ولنكف عن الادعاء بأن شرور الصراع جميعها يمكن لوم الاحتلال عليها، حسبما يصر المراقب الفلسطيني على تسويقه. فلو كان مرد هذا الصراع إلى الاحتلال وحده، لكان تم إنشاء دولة فلسطينية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧. ولو كان سبب هذا الصراع لا يكمن إلا في الاحتلال، لما رفض ياسر عرفات الحل القائم على دولتين لصالح واحدة من أكثر الحملات الإرهابية وحشية. ولو كان سبب هذا الصراع مجرد الاحتلال وحده، لما كنا تلقينا في كل مرة رسائل تفجيرات انتحارية تحصد أرواح المدنيين الأبرياء في مذابح تحظى بمباركة القيادة الفلسطينية وتواطؤها. إن الرسالة الواضحة والمديوية من هذه المحريات كافة إنما تتمثل في الرفض المستمر لحق الشعب اليهودي في تقرير مصيره في وطنه الأم، جنبا إلى جنب مع جيرانه الفلسطينيين والعرب.

وإذا كنا جادين في حل الصراع، لا بد لنا من تبادل الاعتراف وتبادل التنازلات. أما هذا القرار فهو عكس ذلك تماما. إنه قرار يعنى بمطالب متطرفة ويتجاهل حقوق الجانب الآخر. إنه قرار يدعي احتكار القانون والحقوق والتضحية. وهو يواصل مسيرة الفشل.

لعملية السلام، الذي أكد عليه مجددا بيان المجموعة، ألا وهو تجنب الحكم مسبقا على حصيلة المفاوضات. فإذا كانت مسائلنا الحدود والمستوطنات قد تُركت بشكل صريح للمفاوضات، فكيف يجوز للجمعية أن تبادر من نفسها إلى تأكيد حقوق وإبداء مواقف بشأن الادعاءات المتضاربة للطرفين؛ إن ثمة تناقضا واضحا بين بيان المجموعة الرباعية وهذا القرار. وفي ذلك الصدد، فإن عدم إشارة القرار حتى إلى بيان المجموعة الرباعية الصادر قبل مجرد ٤٨ ساعة إنما دليل معبر عن ذلك.

إن هذا القرار يسيئ تصوير الواقع إساءة فاضحة. إنها الحقيقة القانونية بديهية أن خط الهدنة لعام ١٩٤٩ لم يمثل الحدود قط ولا هو يمثلها حاليا، كما قد يفهم خطأ مما يوصيه هذا القرار. وهذا هو بالضبط ما جعل قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٨ (١٩٧٣) وكل مرجع آخر متفق عليه بشأن عملية السلام يؤكد على أن مسألة الحدود الآمنة الممكن الدفاع عنها مسألة متروكة للتفاوض، وليس لأجوبة محددة سلفا.

ولعل أسوأ من ذلك كله أن هذا القرار يبعث مرة أخرى برسالة إلى الجانب الفلسطيني مفادها أن عدم وفائه بمسؤولياته لن يؤثر على الجمعية العامة. وكلما استمرت الجمعية في الترويج لهذه المبادرات التي لا تخدم سوى أغراضها وتتجنب القضايا الأساسية، استمرت في تقويضها للعملية التفاوضية نفسها التي تدعي النهوض بها، مؤدية في ذلك إلى الإضرار بسمعتها الشخصية وبادعائها للشرعية.

فلنكف عن التظاهر، كما فعل بعض المتكلمين، بأن هذه الهيئة السياسية منخرطة في تحليل قانوني مجرد من العواطف. إن هذه الهيئة التي أتت إلينا بالقرار الذي يدعي بأن الصهيونية هي صنو العنصرية وأدانت اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر ووضعت العديد من النصوص الهزلية الأخرى

لبحث الفحوى والعواقب بما يلزم من عناية. وأحيانا لا يوجد حتى وقت كاف للتشاور مع عواصمنا.

وفي هذه الحالات، يتم التفاوض بشكل دائم تقريبا على مشاريع القرارات بين مقدميه ومجموعات معينة من البلدان. وتُستبعد شرائح كبيرة من الجمعية من تلك المفاوضات. ومن ثم، حين يتم التوصل إلى اتفاق، فمن المنطقي أن من شاركوا في المفاوضات لا يشعرون بالدهشة ويكونون مستعدين تماما للتصويت.

ولكن يبدو من الظلم للدول العديدة التي لم تُدع إلى المشاركة في المفاوضات أن تُجبر على اتخاذ قرار بشأن نصوص لم تطلع عليها إلا قبل بضع ساعات. ونحن نرى في تلك العملية موقفا ازدرايا من جانب أولئك الذين يضغطون من أجل الإسراع في اعتماد مشاريع قرارات لم توزع سلفا قبل وقت كاف. ونأمل ألا تتكرر هذه العملية في المستقبل.

السيد روزنشال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):
امتنعت غواتيمالا عن التصويت على مشروع القرار A/58/L.61/Rev.1 لفهمنا أنه رغم التعديلات البناءة التي أجريت على النصوص الأصلية، فهو يمس موضوعات يتعين، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، حسمها من خلال المفاوضات بين الطرفين باعتبارها من قضايا الوضع النهائي.

ومع ذلك، نحن نعيد التأكيد على التزامنا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ونشارك بعزم في رؤية منطقة تنشأ فيها دولتان تتوافر فيهما مقومات البقاء وتتمتعان بالسيادة والاستقلال، إسرائيل وفلسطين، وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووثام وأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت. أعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

إن إسرائيل مستعدة للاعتراف بحقي الشعب الفلسطيني في تقريره مصيره بنفسه وفي إقامة دولته الخاصة به، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، على نحو ما تتوخاه خريطة الطريق. ولكن هل الجانب الفلسطيني مستعد اليوم، أو في أي يوم آخر، لتأكيد حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره بنفسه في وطنه الأم، هل هو مستعد لتتقيف شعبه والمنطقة بشأن هذا الحق والتصرف وفقا لذلك؟ إن جميع البيانات التي أدلى بها المراقب الفلسطيني لم تتضمن ذلك الكلام البسيط عن السلام والمصالحة. ولا أدري ما إذا كنا سنسمع هذا الكلام في يوم من الأيام.

السيد باوليو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد قررت أوروغواي التصويت لصالح القرار الذي اتخذناه لتونا لأننا نعتقد أن فحواه يأتي انعكاسا للمبادئ والاستنتاجات التي سبق للجمعية العامة وللهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن اعتمدها. من هنا، فإن هذا القرار لا يحكم مسبقا بأي شكل من الأشكال على أسس عملية السلام في الشرق الأوسط ولا على مبادئها أو على نتائجها.

ونحن نعتقد أيضا أن الجمعية العامة، من خلال اتخاذها للقرار، تساعد على تشجيع الطرفين في هذا الصراع الطويل على الاضطلاع بمسؤولياتهما بشكل نهائي، وعلى الشروع في عملية السلام بغية التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط.

إضافة إلى ذلك، أود التنويه بأنه لدى نظرنا في مشروع القرار، أثبع إجراء استخدم للأسف مرارا. وفي الواقع، ليست هذه المرة الأولى التي يجد فيها أعضاء عديدون في الجمعية أنفسهم مضطرين للنظر في مشروع قرار واتخاذ موقف بشأنه بعد تعميم مشروع النص النهائي. بمجرد بضع ساعات قبل طرحه للتصويت. فهذا لا يسمح بالوقت الكافي

سأجنب هذه الجمعية العامة الموقرة الاستماع إلى أي رد على المداخلات الأخيرة للممثل الإسرائيلي، لأن مثل هذا الرد سوف يستغرق وقتاً طويلاً. فالممثل الإسرائيلي هو أيضاً حالة ميئوس منها، إذ أنه غير قادر على فهم أن المشكلة ليست في المجتمع الدولي، المشكلة هي في سياسات وإجراءات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. وهو غير قادر على فهم أن الجمعية العامة ليست ضد إسرائيل، بالعكس، هذه الجمعية العامة هي التي أوجدت إسرائيل، فهي التي اتخذت قرار التقسيم ١٨١ (د-٢). ولكن هذه الجمعية العامة متمسكة بالقانون الدولي وتمسكة بحقوق الشعب الفلسطيني، التي ينكرها ممثل إسرائيل. وفي كل الأحوال، هذا هو المجتمع الدولي؛ وعلينا أن نتعلم احترام إرادته.

وفي هذا الإطار، أشير هنا إلى مجرد العزلة الكاملة للموقف الإسرائيلي - الأمريكي. وبالرغم من ذلك، فإنني أفهم جيداً أن الهدف ليس تحقيق مثل هذه العزلة. وعلى العكس تماماً، إن الهدف هو تغيير المواقف الخاطئة والضغط باتجاه تحقيق الوحدة - الموقف الموحد الذي سيحقق السلام الدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

سيدي الرئيس، إن الشعب الفلسطيني يشكركم على رسالة الضمانات التي أرسلتموها إلى هذا الشعب اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

السيد القدوة (فلسطين): شكرنا الجزيل لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي دعمت هذا القرار اليوم. ونحن نشكر شكراً خاصاً، بطبيعة الحال، الدول التي قدمت هذا القرار، بما في ذلك ماليزيا، والدول التي دعمته منذ البداية، أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشكرنا يتوجه أيضاً إلى الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك بطبيعة الحال رئاسة الاتحاد، أيرلندا، على تعاون الاتحاد أثناء عملية المفاوضات، التي تميزت بشيء من الصعوبة. وأخيراً، فإن شكرنا يتوجه أيضاً إلى الدول الأخرى التي دعمت القرار، كما ذكرت.

إن قرار الجمعية العامة اليوم، بلا شك، قرار هام للغاية، وهو يؤكد مسائل أساسية، بما في ذلك وضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، باعتبارها تحت الاحتلال العسكري، وبما في ذلك أيضاً تأكيد أن الشعب الفلسطيني له الحق في تقرير مصيره والسيادة على أرضه. ويؤكد ثالثاً أن إسرائيل، قوة الاحتلال، ليس لها إلا أن تتحمل واجباتها والتزاماتها التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي الرابعة.

كل هذه الأمور هامة تتعلق بجوهر الصراع وبصلب حقوق شعبنا. وهي كلها غير خاضعة للتفاوض، بالضبط مثلما أن وجود إسرائيل غير خاضع للتفاوض. الشيء الخاضع للتفاوض هو التفاوض الذي يؤدي إلى قيام دولتين تتوافر فيهما مقومات البقاء وتمتعان بالاستقلال والسيادة، إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

وما حدث اليوم مهم للغاية، خاصة أنه جاء بهذه الأغلبية الساحقة التي تتضمن مجمل المجتمع الدولي تقريراً، وخاصة أنه جاء إثر تطورات سلبية خطيرة من الممكن لها، لولا جهود المجتمع الدولي، أن تحرب عملية السلام برمتها.